تداعيات جائحة كوفيد -19 على مؤشرات الشمول المالي في الدول العربية والجزائر في ظل المؤشر العالمي للشمول المالي

The repercussions of the Covid-19 pandemic on indicators of financial inclusion in the Arab countries and Algeria in light of the global index of financial inclusion

خيرالدين بنون[1*]، رياض العينوس[2] ، عبدالمالك بوركوة[3]

Kheireddine Bennoune[1], Riadh Lainous[2], Abdelmalek Bourekoua[3]

[1] المركز الجامعي عبد الحفيظ بالصوف ميلة (الجزائر)، k.bennoune@centre-univ-mila.dz

[2] جامعة فرحات عباس سطيف 01 (الجزائر). lainousriadh18@hotmail.fr

[3] المركز الجامعي عبد الحفيظ بالصوف ميلة (الجزائر)، bourekoua.malek@gmail.com

تاريخ الاستلام: 14-05-2023 تاريخ القبول: 16-09-2023 تاريخ النشر: 30-09-2023

ملخص:

حاولت هذه الدراسة معالجة إشكالية تداعيات جائحة كوفيد-19 على مؤشرات الشمول المالي في الدول العربية والجزائر، بالاعتماد على بيانات المؤشر العالمي للشمول المالي *Global Findex2021*.

توصلت الدراسة إلى أن نسب التغير في مؤشرات الشمول المالي المدروسة في الدول العربية والجزائر تراوحت ما بين الارتفاع والانخفاض خلال أزمة جائحة كوفيد-19، كما أن الزيادات الملاحظة لم تكن زيادات معتبرة، هذا يعني أن الظروف التي سادت خلال الجائحة لم تساهم بشكل كبير في تحسن مؤشرات الشمول المالي على مستوى الدول العربية والجزائر.

كلمات مفتاحية: تداعيات جائحة كوفيد-19، مؤشرات الشمول المالي، الدول العربية والجزائر.

تصنيفات JEL : I10 ، G21، O50.

Abstract:

This study attempted to discuss the problematic repercussions of the Covid-19 pandemic on financial inclusion indicators in the Arab countries and Algeria, based on the data of the Global Findex2021 index.

The study found that the rates of change in the indicators of financial inclusion in the Arab countries and Algeria ranged between rise and fall during the crisis of the Covid-19 pandemic. The observed increases were not significant. The conditions that prevailed during the pandemic did not contribute significantly to improving indicators of financial inclusion at the level of Arab countries and Algeria.

Keywords: *repercussions of the Covid-19, on financial inclusion indicators.* Arab countries and Algeria.

Jel Classification Codes: I10, G21, O50.

[*] **المؤلف المرسل**

1. مقدمة:

يعتبر الشمول المالي حجر الزاوية في طريق تحقيق تنمية اقتصادية مستدامة، وذلك بسبب دوره الكبير في دعم النمو الاقتصادي وتقليل التفاوت في توزيع الدخل وتوفير فرص العمل، وزيادة مستويات الرفاه الاقتصادي؛ حيث يقوم على مبدأ تعزيز وصول الأفراد والمؤسسات من كل فئات المجتمع (الطبقات الهشة والفقيرة، طبقات متوسطة الدخل، طبقات غنية) إلى الخدمات المالية التي تتوافق مع احتياجاتها وفق شروط تناسب رغباتها (وقت مناسب، سعر معقول، ضمان وحماية للحقوق...).

يتم قياس مدى انتشار الشمول المالي في بلد معين أو في اقليم معين من خلال مجموعة من المؤشرات تعتمد في مجملها على معلومات حول جانب العرض والطلب على الخدمات المالية، علما أن هذه المعلومات قد تجمع على شكل ارقام وبيانات مقدمة من السلطات المالية الرسمية ومراكز الإحصاء، أو عن طريق استبيانات ودراسات مسحية لمستهلكي الخدمات المالية، وكلما ارتفعت مستويات هذه المؤشرات دل ذلك على ارتفاع مستويات الشمول المالي في المنطقة المعنية بالدراسة.

رغم أن جائحة كوفيد- 19 خلفت آثارا اقتصادية وسياسية واجتماعية سلبية على المستوى العالمي سواءا في عز انتشار الجائحة خلال السنوات 2019-2020-2021 أو كنتائج سلبية متوقعة خلال السنوات القادمة، واثرت على اقتصاديات الدول المتقدمة والنامية بشكل عزز الشك حول مدى قدرة الاقتصاد العالمي على الصمود أمام الأزمات المتوقعة، إلا أن الظروف التي رافقت هذه الأزمة خاصة مع انتهاج سياسات الحجز المنزلي الجزئي والكلي في حالات وأوقات استثنائية وفرت ظروف مناسبا لتحسين مؤشرات الشمول المالي على مستوى الدول النامية بشكل عام والمنطقة العربية والجزائر بشكل خاص.

1.1. إشكالية الدراسة: نحاول في هذه الدراسة إبراز أهم تداعيات جائحة كوفيد 19 على مؤشرات الشمول المالي في الدول العربية والجزائر، وذلك في ضوء بيانات المؤشر العالمي للشمول المالي Global Findex2021، وللإحاطة بموضوع هذه الورقة البحثية بشكل جيد، سنحاول الإجابة على الإشكالية التالية: " ما هي تداعيات جائحة كوفيد-19 على مؤشرات الشمول المالي في الدور العربية عامة والجزائر خاصة؟"

2.1. **فرضية الدراسة:** للإجابة على الإشكالية نفترض الفرضية التالية: "الظروف التي سادت خلال جائحة كوفيد-19 خاصة منها الحجر الكلي والجزئي ساهمت بشكل كبير في زيادة مؤشرات الشمول المالي على مستوى الجزائر والدول العربية".

3.1. أهداف الدراسة: تهدف هذه الدراسة إلى معالجة إشكالية تداعيات جائحة كوفيد-19 على مؤشرات الشمول المالي في الدول العربية والجزائر، بالاعتماد على تحليل بيانات المؤشر العالمي للشمول المالي Global Findex2021.

4.1. منهجية الدراسة: تم الاعتماد على الأسلوب الوصفي التحليلي كمنهجية أساسية للدارسة، بالاعتماد على تحليل تطور بعض الأرقام والبيانات المشتقة من مؤشر الشمول المالي العالمي قبل سنوات ظهور وانتشار جائحة كوفيد 19 وبعدها، ومحاولة التوصل إلى نتائج حول تداعيات الجائحة على مؤشرات الشمول المالي في الدول العربية عامة والجزائر على وجه الخصوص، وكذلك المنهج المقارن من خلال القيام بعملية المقارنة بين الجزائر والدول النامية ودول العالم ككل.

5.1.الدراسات السابقة:

1.5.1. دراسة غريب الطاوس، ودريد حنان (2021): استراتيجيات تعزيز الشمول المالي في الدول العربية-دراسة بعض التجارب العربية-، مقال في المجلة الجزائرية للاقتصاد والتسيير المجلد 15 العدد 1، هدفت الدراسة إلى تحليل وتقييم واقع الشمول المالي في الدول العربية من خلال المؤشرات الدالة على تحققه، ومحاولة معرفة أهم أسباب الاقصاء المالي ومختلف الاستراتيجيات التي تبنتها الدول العربية لتعزيز الشمول المالي، وتوصلت الدراسة إلى أن للشمول المالي دور مهم لجذب المدخرات الضائعة من الفئات المهمشة ماليا ودمجها في النظام المالي الرسمي، ولأجل ذلك بذلت الدول العربية جهودها لتعزيزه من خلال تطوير برامج واستراتيجيات وطنية للشمول المالي، والاستفادة من التقنيات المالية الحديثة، الاهتمام بوصول المرأة والشباب للخدمات المالية الرسمية، الاهتمام بدعم المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة ووصولها للخدمات المالية.

2.5.1. دراسة نادية لوزري (2021): واقع الشمول المالي في الدول العربية وآليات تعزيزه -دراسة مقارنة لمستوى الشمول المالي في مجموعة من الدول العربية-، مقال في مجلة بحوث الاقتصاد والمانجمنت المجلد 02 العدد 02 ديسمبر 2021، هدفت الدراسة إلى ابراز أهمية الشمول المالي في تحقيق التنمية الاقتصادية واستقرار النظام المالي، مع الوقوف على واقع الشمول المالي في مجموعة من الدول العربية، بتحليل مؤشرات الشمول المالي التي تبين من خلالها تدني مستواه في العديد من الدول العربية باستثناء دول الخليج العربي، نتيجة ضعف مؤشر وصول الخدمات المالية الى شريحة أكبر من المواطنين وضعف الادخار والاقتراض عن طريق القنوات الرسمية.

3.5.1. دراسة الزهرة بوازدية (2022): الشمول المالي الرقمي كآلية للتخفيف من التداعيات الاقتصادية لجائحة كورونا على الدول العربية، هدفت الدراسة إلى محاولة إبراز دور الشمول المالي الرقمي كواحد من الآليات التي من شأنها المساعدة في التعافي والتخفيف من تداعيات جائحة كورونا على اقتصاديات الدول العربية، وتوصلت الدراسة إلى أن الشمول المالي الرقمي يلعب دورا حاسما في عملية التنمية الاقتصادية، كما أن تعميم الخدمات المالية الرقمية لن يكون إلا من خلال ركيزتين:هما أهمية الحصول على التكنولوجيا والبنية التحتية الرقمية، وتسريع تعميم الشمول المالي الرقمي للمدفوعات كبيرة الحجم.

تتميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة بكونها تحاول تحليل تداعيات جائحة كورونا كوفيد 19 على مؤشرات الشمول المالي في الدول العربية والجزائر في ضوء بيانات المؤشر العالمي للشمول المالي بمقارنة بيناته قبل فترة وبعد الجائحة

2. التعريف بجائحة كوفيد 19:

في شهر ديسمبر سنة 2019 أعلنت اللجنة الصحية البلدية في مدينة ووهان الصينية عن ظهور حالات إصابات بالتهابات رؤوية ليتضح في ما بعد أنها بؤرة لفيروس خطير إنتشر بسرعة، بتاريخ 30 جانفي 2020 أعلنت منظمة الصحة العالمية رسميا عن تفشي فيروس كورنا المستجد covid-19، ليتم تصنيفه كجائحة لأول مرة بتاريخ 11 مارس 2020 من طرف منظمة الصحة العالمية.

1.2. تعريف جائحة كوفيد 19:

يقصد بالجائحة في اللغة العربية الآفة التي تهلك الثمار والأموال وتستأصلها، كما تعني أيضا البلية والتهلكة، ويقال جاح الجراد الزرع أي أهلكه، وأجتاح بمعنى دخل عنوة بنية الفساد والخراب (معجم المعاني، 2022)، ويقصد بالجائحة في هذه الدراسة وباءا سريع الانتشار جغرافيا وبإمكانه تجاوز الحدود الدولية في وقت قصير جدا، مما يؤثر على الأفراد في عديد دول العالم، وتتعدد أثاره وانعكاساته على مختلف المستويات الصحية والاقتصادية والاجتماعية والنفسية، وتتطلب توفر إمكانيات وجهود كبيرة لمواجهتها والعودة لوثيرة الحياة الطبيعية قبل انتشارها (سلاطنية و غياط، 2022، صفحة 93).

أما فيروس كوفيد-19 (covid-19) فهو من الفيروسات التاجية الي تصيب الجهاز التنفسي، وقد أطلق عليه إسم covid19 كتسمية مختصرة، حيث أن الحرفين (co) هما الحرفين الأولين من كلمة (كورونا) أي أن هذا الفيروس ينتمي إلى عائلة الفيروسات التاجية، أما الحرفين (vi) فهما أول حرفين في كلمة (Virus)، وحرف (d) هو أول حرف في الكلمة الإنجليزية (Disease) والتي تعني المرض أما (19) فهي ترمز إلى السنة التي ظهر فيها المرض (2019) (علي سعدي، 2020، صفحة 623).

حسب منظمة الصحة العالمية فإن دورة حياة الجائحة تشمل ستة مراحل، هي مرحلة إصابة الفيروس للحيوان دون الانسان، ثم مرحلة حدوث عدوى بشرية، تليها إصابة حالات متفرقة أو جماعات صغيرة، ثم مرحلة خطر حدوث وباء على المستوى المحلي، تليها مرحلة انتقال العدوى بين بلدين مختلفين ينتميان إلى نفس الإقليم حسب توزيع الأقاليم الذي تعتمده منظمة الصحة العالمية، وآخر مرحلة وهي مرحلة انتشار الوباء عالميا والتي تنطلق منذ بداية انتشار الفيروس على مستوى اقليمين مختلفين (علي سعدي، 2020، صفحة 624)، كل هذه المراحل اجتازها فيروس كوفيد 19 منذ ظهوره في شهر ديسمبر 2019 إلى اعتراف منظمة الصحة العالمية به كجائحة بتاريخ 11 مارس 2020.

2.2. أثار جائحة كوفيد-19:

كان لجائحة كوفيد-19 منذ الإعلان عن تحولها إلى جائحة بتاريخ 11 مارس 2020 تأثيرات متعددة على البيئة الاقتصادية والاجتماعية العالمية، ورغم أن أغلب التأثيرات كانت سلبية خاصة من جانب الارتفاع الكبير لعدد الوفيات خلال سنتي 2020 و 2021، وتوقف اغلب الأنشطة الاقتصادية والذي أثر سلبا على الحياة اليومية للأفراد والمجتمعات، لكن لا يمكن انكار بعض التأثيرات الإيجابية على البيئة وبعض الدروس التي يمكن الاستفادة منها مستقبلا.

1.2.2.التأثير على البيئة:

مع توقف أغلب المصانع عن العمل وكذلك تراجع حركة الطيران وحركة المرور نتيجة القرارات المتخذة في سبيل الحد من تفشي الجائحة خاصة قرار الحجر الجزئي والحجر الكلي في بعض الأحيان، بينت الدراسات ظهور آثار الإيجابية على البيئة حيث انخفضت انبعاثات الغازات الدفيئة بنسب كبيرة، فمثلا بعد 14 يوم الأولى من تفشي الجائحة انحفضت انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون وغاز ثاني أكسيد النتروجين بحوالي 25%، كما أن توقف الملاحة الجوية في بعض المناطق وانخفاضها الى أدنى مستوياتها في مناطق أخرى ساهم أيضا في انخفاض هذه الانبعاثات باعتبار أن حركة الطيران تساهم بحوالي 02% منها. (نويرة و جاسم، 2021، صفحة 53).

وبالتالي يمكن استخلاص دروس إيجابية من هذه الأزمة في مجال المحافظة على البيئة على المدى الطويل بما أن النتائج بينت إمكانية تخفيض الانبعاثات بنسب كبيرة في حالة توقف بعض الأنشطة.

2.2.2.التأثير على الاقتصاد:

مع توقف الكثير من الأنشطة الاقتصادية نتيجة الإجراءات المتخذة خاصة منها إجراءات التباعد، الحجر الجزئي، الحجر الكلي، شهد الاقتصاد العالمي ركودا شديدا وتباطؤ كبير في معدلات النمو، إضافة إلى ارتفاع مهم في معدلات التضخم، واستمرت التأثيرات السلبية على الاقتصاد العالمي خلال سنوات 2021 وبداية 2022 (انخفاض معد النمو من 06 % عام 2021 إلى 3.2% عام 2022 ويتوقع أن ينخفض إلى 2.7% عام 2023).

إضافة إلى ذلك تشير توقعات وبيانات صندوق النقد الدولي إلى أن أزمة كوفيد-19 أثرت بشكل كبير على مستويات التضخم العالمي حيث اشارت إلى أن معدلات التضخم بلغت 4.7% سنة 2021 وتوقعت ارتفاعها إلى 8.8% سنة 2022 لتنخفض قليلا وتبلغ 6.5% سنة 2023 و 4.1% سنة 2024 (صندوق النقد الدولي، 2022).

3. ماهية الشمول المالي:

مع التوسع في الخدمات المالية في كثير من البلدان النامية، وبفضل الأعمال المصرفية وغيرها من التقنيات المبتكرة، بدأ التركيز على أدوات مالية تعود بالنفع الكبير على الفقراء والنساء والشباب وسكان الريف وغيرهم من الجماعات المحرومة، تساعدهم في الوصول إلى مستوى معيشة مستقر نسبيا، وتزايد الاهتمام العالمي بنشر وتعميم الخدمات المالية على كافة فئات المجتمع بما فيها فئة محدودي الدخل والمحرومين، بالتركيز على خفض كلفة الخدمات إلى مستويات تجعل الحصول عليها يسيرا وفي متناول الجميع.

يقصد بالشمول المالي في الأدبيات المالية قدرة كل أطياف المجتمع (أغنياء، فقراء، أفراد، مؤسسات...) على الاستفادة من الخدمات المالية التي يرغبون فيها بسهولة وأقل تكاليف ممكنة سواء بصفتهم من أصحاب العجز المالي أو من أصحاب الفوائض المالية، وهو عكس الإقصاء أو الإستبعاد المالي (العينوس، 2022، صفحة 134).

1.3. تعريف الشمول المالي:

يعرف الشمول المالي بأنه نسبة الأفراد والمؤسسات التي تستعمل (Use) الخدمات المالية، فهو يعكس مجموع الخدمات الممكنة والمتاحة لهم مثل خدمات الدفع، الادخار، القرض، التأمين ومعاشات التقاعد والأسواق المالية (دوغلاس، صفحة 4).

حسب منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OECD) والشبكة الدولية للشمول المالي "الشمول المالي هو العملية التي يتم من خلالها تعزيز الوصول إلى مجموعة واسعة من الخدمات والمنتجات المالية الرسمية والخاضعة للرقابة في الوقت والسعر المعقولين وبالشكل الكافي وتوسع نطاق استخدام هذه الخدمات من قبل شرائح المجتمع المختلفة" (حسيني، 2020، صفحة 10).

وحسب مجموعة العشرين G20 ومؤسسة التحالف العالمي للشمول المالي " الشمول المالي هو تعزيز وصول استخدام كافة فئات المجتمع بما فيها الفئات المهمشة والميسورة للخدمات والمنتجات المالية التي تتناسب مع احتياجاتهم على أن تقدم لهم بشكل عادل وشفاف وبتكاليف معقولة" (غربي، 2020، صفحة 11)

حسب البنك الدولي يعرف الشمول المالي "إمكانية وصول الأفراد والشركات إلى منتجات وخدمات مالية مفيدة وبأسعار ميسورة تلبي احتياجاتهم والمتمثلة في المعاملات والمدفوعات والمدخرات والإئتمان والتأمين، ويتم تقديمها لهم بطريقة تتسم بالمسؤولية والإستدامة" (فراح و عبد العزيز، 2021، صفحة 647)

حسب بنك الجزائر، يعرف الشمول المالي بأنه " اتاحة واستخدام كافة الخدمات المالية لمختلف فئات المجتمع بمؤسساته وأفراد وبالأخص تلك المهمشة منها وذلك من خلال القنوات الرسمية بما في ذلك

الحسابات المصرفية والتوفير وخدمات الدفع والتحويل وخدمات التأمين والتمويل والإئتمان وابتكار خدمات مالية أكثر ملاءمة وبأسعار تنفسية وعادلة " (كركار، 2019، صفحة 364)

من التعريفات السابقة نجد أن الشمول المالي يتمثل أساسا في إيصال الخدمات المالية إلى قطاعات واسعة، وهنا يتم التركيز خاصة على الفئات المحرومة والمنخفضة الدخل وبتكلفة معقولة حتى تتمكن من زيادة مداخيلها ورفع رأس مالها وبالتالي تحقيق عملية الاندماج الاقتصادي والاجتماعي. فكما هو معلوم أن النظام المالي يعمل بصورة جيدة كلما كان أكثر إتاحة وكلما وفر المزيد من فرص النمو والتطور للأفراد والمؤسسات وذلك من خلال تعميم الخدمات المالية خاصة لمحدودي الدخل والمؤسسات الصغيرة، فعندما تكون الخدمات المالية غير متاحة للجميع وموجهة لخدمة شريحة محددة ترتفع معدلات الفقر وتتراجع وتيرة التقدم الاقتصادي.

طبعا ليس جميع من لا يملك حساب بنكي يحتاج إلى الخدمات المالية لكن تبقى الحواجز مثل التكلفة، العوامل الدينية، بعد المسافة والوثائق أسباب لعدم الوصول. عادة ما يتحدد الشمول المالي بإمتلاك حساب بنكي (Account ownership) والذي يمثل نقطة الدخول إلى النظام المالي الرسمي والولوج لعالم الخدمات المالية.

يعرف امتلاك حساب بنكي بأنه "امتلاك حساب في مؤسسة مالية رسمية أو موفر الأموال المتنقلة أو ما يعرف بحسابات الهواتف المحمولة، الفئة الأولى تتمثل في الحسابات المملوكة سواء في بنك أو أي مؤسسة مالية أخرى أو حتى في مؤسسات التمويل المصغر، أما الفئة الثانية فتتمثل في الخدمات والمعاملات عبر الهاتف النقال أو ما يعرف بالصيرفة المحمولة على أساس استعمالها لدفع الفواتير وإرسال وتلقي الأموال" (Demirguc, 2015, p. 11).

إن امتلاك حسابات بنكية تتيح للبالغين ادخار الأموال وسداد المدفوعات وتلقيها، وتظهر الدراسات أن توسيع نطاق الحصول على خدمات النظام المالي والمشاركة فيه يمكن أن يؤديا إلى تعزيز خلق الوظائف وزيادة الاستثمارات في قطاع التعليم ومساعدة الفقراء بشكل مباشر على إدارة المخاطر واستيعاب الصدمات المالية.

يؤكد الباحثون على أن التضمين المالي أمر حاسم للحد من الفقر وتعزيز النمو الاقتصادي، فهو ليس غاية في حد ذاته بل وسيلة لتحقيق فوائد ومزايا للأفراد والمؤسسات. تظهر الدراسات أن مشاركة الأفراد في النظام المالي يعمل على توسيع نطاق الأعمال التجارية، زيادة معدلات الاستثمار في التعليم وإدارة المخاطر وامتصاص الصدمات المالية. كذلك الوصول للخدمات المالية وامتلاك حساب بنكي يسمح بتوفير آليات الدفع الرقمي مما يؤدي إلى زيادة معدلات الادخار وتعزيز الاستثمار الإنتاجي والاستهلاك.

من خلال ما سبق يتضح أن المستوى الأساسي للشمول المالي يبدأ بامتلاك حساب بنكي، آثار هذا الحساب لا تتوقف في حدود الامتلاك فقط بل تتولد آثار إيجابية مختلفة، من بين هذه الآثار نذكر:

✓ التضمين المالي يلعب دورا هاما في تحويل المدفوعات كالأجور والتحويلات الحكومية من الدفع النقدي (Cash) إلى الدفع الرقمي أو بالحساب، أي رقمنة المدفوعات وإنجازها بطريقة أسهل وأكثر أمنا وأقل تكلفة؛

✓ عملية التحول من الدفع النقدي إلى الدفع الرقمي لها فوائد سواء للأجهزة المرسلة أو للأجهزة المستقبلة، فهو يمكن من تحسين كفاءة التسديد وزيادة سرعة المدفوعات وتخفيض تكلفة صرف الأموال واستلامها؛

✓ يعمل التضمين المالي على تعزيز أمن المدفوعات والمعاملات وسلامتها والحد من انتشار الجريمة المرتبطة بالدفع النقدي؛

✓ التحول إلى نظام الدفع الرقمي يمثل نقطة الدخول والاندماج في النظام المالي الرسمي وبالتالي الحد من القطاع غير الرسمي؛

✓ الزيادة من شفافية المدفوعات وتخفيض إمكانية التسرب بين المرسل والمستلم؛

طبعا عملية رقمنة المدفوعات وزيادة مستوى التضمين المالي لا تخلو من تحديات كالاستثمار في البنية التحتية لتوسيع وتوزيع الخدمات المالية وإنجاز المدفوعات، العمل على إيجاد خطوات عملية تعمل على ضمان توثيق المدفوعات للحد من الجريمة المالية.

2.3. أهم أبعاد الشمول المالي: حسب منهجية البنك الدولي يمكن تلخيص أهم أبعاد الشمول المالي ومؤشرات قياس كل بعد كما يلي:

1.2.3. بعد استخدام الحسابات المصرفية: يعتمد هذا البعد في قياسه على عدة مؤشرات منها: ننسب البالغين الذين لديهم حسابات في المؤسسات المالية الرسمية (بنوك، بريد، شركات التأمين...)، الغرض من الحسابات المالية (شخصية أو تجارية)، عدد المعاملات (إيداع وسحب)، طريقة الوصول إلى هذه الحسابات (الصراف الآلي، الهاتف، تعامل مباشر مع البنك)

2.2.3. بعد الادخار: يعتمد هذا البعد في قياسه على عدة مؤشرات منها: النسبة المئوية للبالغين الذين قاموا بالإدخار خلال 12 شهرا الماضية على مستوى المؤسسات المالية الرسمية (بنوك، شركات التأمين، مؤسسات مالية أخرى)، النسبة المئوية للبالغين الذين قاموا بالادخار خلال 12 شهرا ماضية على مستوى مؤسسات مالية غير رسمية، او عند أشخاص خارج الاسرة، النسبة المئوية للبالغين الذين قاموا بالادخار خلاف ذلك (في المنزل مثلا) خلال 12 شهرا الماضية.

3.2.3. بعد الاقتراض: يعتمد هذا البعد في قياسه على عدة مؤشرات منها: النسبة المئوية للبالغين اللذين اقترضوا من مؤسسات مالية رسمية خلال 12 شهرا الماضية، النسبة المئوية للبالغين اللذين اقترضوا من مصادر تقليدية غير رسمية (الأصدقاء والأسرة) خلال 12 شهرا الماضية.

4.2.3. بعد المدفوعات: يعتمد هذا البعد في قياسه على عدة مؤشرات منها: النسبة المئوية للبالغين الذين استخدموا حساب رسمي لتلقي الاجور أو المدفوعات الحكومية خلال 12 شهر الماضية، النسبة المئوية للبالغين الذين استخدموا حساب رسمي لتلقي أو إرسال الأموال إلى أفراد الأسرة الدين يعيشون في أماكن أخرى خلال 12 شهرا الماضية، النسبة المئوية للبالغين الذين استخدموا الهاتف المحمول لدفع فواتير أو إرسال أو تلقي أموال في 12 شهرا ماضية.

5.2.3. بعد التأمين: يشمل هذا البعد عدة مؤشرات منها: النسبة المئوية للبالغين الذين يقومون باستخدام خدمات التأمين خلال 12 شهرا الماضية للتأمين على أنفسهم وممتلكاتهم، النسبة المئوية للبالغين الذين يعملون في قطاع الفلاحة والغابات والصيد البحري ومختلف الأنشطة التي تتأثر بالتقلبات الجوية والكوارث الطبيعية ويقومون بتأمين أنشطتهم.

3.3. مؤشرات قياس الشمول المالي:

من أهم مؤشرات قياس مستويات الشمول المالي:

1.3.3. مؤشر Global Findex:

هو مؤشر معتمد وفق منهجية مجموعة البنك الدولي، أصدرت أول نسخة منه عام 2011، ثم النسخة الثانية سنة 2014 والنسخة الثالثة سنة 2017 والنسخة الرابعة سنة 2021، وهو يشمل عدة مؤشرات فرعية (world bank, 2022):

-مؤشرات خاصة بامتلاك حساب في مؤسسات مالية رسمية.

-كثافة الحسابات المصرفية وكيفية استخدامها والغرض من استخدامها.

-مدى استخدام الحسابات المالية لدفع الفواتير بمختلف أنواعها.

-مؤشرات سلوك الأفراد في ما يخص الادخار والإئتمان.

-مؤشرات حول مدى قدرة الافراد على الأموال في الحالات الطارئة.

-المؤشرات المستخدمة باستخدام الأنترنت والهواتف في مجال الخدمات المالية.

2.3.3. استقصاء Fin Scope :

هو مؤشر يقيس انطباعات المستهلكين عن الخدمات المالية، أي أنه يهتم بجانب الطلب ويسمح بالقياس على المستويات دون الوطنية أي أنه لا يسمح بالمقارنات بين الدول، أنشئ سنة 2002 ، يوضح كيفية إدارة الافراد لحياتهم المالية كما يقدم لمحة عن مواقفهم وردة فعلهم تجاه الأدوات والخدمات المالية، مع الإشارة أن الفرد هو وحدة العينة في هذا الاستقصاء، علما أنه غالبا ما تتكلف السلطات المالية على مستوى البلد بتكاليف الاستقصاء (بوزانة و حمدوش، 2020، صفحة 25).

إضافة الى المؤشرات السابقة، توجد عدة مؤشرات أخرى تستخدم في قياس مستوى الشمول المالي مثل: استقصاء Fin Access، استقصاء البنك الدولي لأنظمة الدفع العالمية، بيانات موقع Fspmaps.com... (بوزانة و حمدوش، 2020، صفحة 26).

4.تطور مؤشرات الشمول المالي في الدول العربية والجزائر خلال أزمة كوفيد 19:

اللافت للانتباه أنه خلال جائحة كوفيد-19 زادت معدلات استخدام التكنولوجيا المالية على المستوى العالمي بسبب الظروف الناتجة عن الإجراءات والقرارات المتخذة من طرف الحكومات والسلطات للحد من انتشار الجائحة والتي أدت إلى زيادة معتبرة في المدفوعات الرقمية.

حيث أن حوالي ثلث البالغين في الدول النامية الذين سددوا فواتير الخدمات العامة باستخدام حساب مصرفي سنة 2021 فعلوا ذلك لأول مرة بسبب جائحة كوفيد-19، كما أنه ارتفعت حسابات الأموال عبر الهاتف المحمول في دول افريقيا جنوب الصحراء إلى 33% من إجمالي الأشخاص البالغين، وفي منطقة أمريكا اللاتينية، ومن بين 04% من البالغين الذين يستخدمون حساباتهم للدفع في المتاجر 14 % منهم استخدموها لأول مرة خلال جائحة كورونا (Klapper, Pesme, & Sirtaine, 2022).

كما بينت إحصائيات المؤشر العالمي للشمول المالي لسنة 2021 أنه من بين ثلثي البالغين على المستوى العالمي الذين يتلقون مدفوعات رقمية أو يدفعون مدفوعات رقمية 40 بالمئة منهم قاموا بذلك لأول مرة خلال جائحة كوفيد-19، أما على مستوى الدول النامية فقد بينت إحصائيات نفس المؤشر أن 36% من البالغين تحصلوا على مدفوعات عن طريق حساباتهم (أجور القطاعين العام والخاص، تحويلات حكومية، معاشات) 83% منهم قاموا بإجراءات الدفع الرقمي خلال جائحة كوفيد-19. (World bank, 2021).

وحسب مديرة الممارسات العالمية للتنمية الرقمية على مستوى البنك الدولي فإن جائحة كوفيد-19 أبرزت الدور الذي يمكن أن تلعبه البنية التحتية الرقمية في سرعة إيصال الإعانات لأفراد المجتمع، كما اتضح ضرورة تعزيز الهوية الرقمية والمدفوعات الرقمية لأجل الوصول إلى كل طبقات المجتمع خاصة الفقراء والمهمشين، وهذا من أهم أهداف استراتيجية الشمول المالي، علما أن بوابة الخدمات المالية المبتكرة هي الخدمات المالية عبر الهاتف المحمول (World bank, 2021).

ولأجل تحليل انعكاسات جائحة كوفيد -19، على الدول العربية والجزائر، سنحاول تحليل مؤشرات الشمول المالي، حيث نأخذ بعين اعتبار فترتين في التحليل حسب سنوات اصدار مؤشر الشمول العالمي من طرف البنك الدولي، الفترة الأولى هي فترة ما قبل جائحة كوفيد-19 وتمتد من 2014 إلى 2017، والفترة الثانية وهي التي شملت فترة جائحة كوفيد-19 وتمتد من 2018 إلى 2021 تاريخ صدور النسخة الأخيرة من المؤشر.

1.4. تطور مؤشر نسبة البالغين الذين يملكون حسابات رسمية في مؤسسات مالية رسمية:

يمكن توضيح تطور مؤشر ملكية البالغين لحسابات مالية في مؤسسات مالية رسمية حسب ما نصت عليه بيانات المؤشر العالمي للشمول المالي لسنة 2021 من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (01): نسبة الأفراد البالغين من السكان الذين يمتلكون حسابا مصرفيا في المؤسسات المالية الرسمية في خلال السنوات 2014-2017-2021)

الدول	السنوات قبل جائحة كوفيد 19		السنوات خلال جائحة كوفيد 19
	2014	2017	2021
الجزائر	%50	%37	%40
	التغير	%13-	%3+
الدول العربية	%30	%43	%44
	التغير	%13+	%1+
الدول النامية	%55	%63	%71
	التغير	%08+	%08+
دول العالم	%62	%68	%76
	التغير	%06+	%08+

المصدر: قاعدة بيانات البنك العالمي findex، على الموقع الإلكتروني:
https://globalfindex.worldbank.org/

باعتبار أن مؤشر ملكية البالغين لحسابات مالية في مؤسسات مالية رسمية يعتبر من أهم مؤشرات الشمول المالي حسب منهجية البنك الدولي، وبمقارنة تطور هذا المؤشر خلال الفترة ما قبل جائحة كوفي-19 و فترة جائحة كوفيد-19 يتضح ما يلي:

- من خلال بيانات الجدول نلاحظ في الجزائر انخفاض ملكية الحسابات المالية بين البالغين في المؤسسات الرسمية قبل جائحة كوفيد -19 بنسبة 13% حيث انخفضت من 50% سنة 2014 إلى 37% سنة 2017، لكن هذه النسبة بدأت بالارتفاع خلال جائحة كوفيد لتبلغ 40% حسب إحصائيات سنة 2021، ويلا حظ كذلك تأخر الجزائر عن الدول النامية فيما يخص هذا المؤشر (40% مقابل 71% سنة 2021)، ومن جهة أخرى فإن معدل زيادة هذا المؤشر خلال أزمة كورونا في الدول النامية كان أكبر من معدل زيادته في الجزائر (03% مقابل 08%).

- بالنسبة للدول العربية مجتمعة وحسب بيانات مؤشر الشمول المالي العالمي 2021 يتضح ارتفاع ملكية البالغين لحسابات مالية رسمية قبل جائحة كوفيد-19 بنسبة 13 % ورغم أنه استمر في الارتفاع خلال فترة كوفيد-19 إلا أن الارتفاع كان طفيفا (01%)، مما يعني أن جائحة كوفيد لم تؤثر بشكل مهم على ملكية البالغين لحسابات مالية في مؤسسات رسمية على المستوى العربي في المتوسط، وعند مقارنة

الزيادة في هذه المؤشر خلال فترة كوفيد-19 مع الدول النامية، ودول العالم ككل، حيث بلغت الزيادة في كل منهما 08%، يمكن أن نستنتج أن أزمة كوفيد-19 لم تشجع بشكل كبير على توجه البالغين لفتح حسابات مالية في مؤسسات رسمية على المستوى العربي.

2.4. تطور مؤشر نسبة البالغين الذين أدخروا في مؤسسات مالية رسمية:

يمكن توضيح تطور مؤشر نسبة البالغين الذين أدخروا في مؤسسات مالية رسمية حسب ما نصت عليه بيانات المؤشر العالمي للشمول المالي لسنة 2021 من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (02): نسبة الأفراد البالغين (15+) حسب الفئات ممن ادخروا في مؤسسات مالية ومصرفية رسمية في الجزائر خلال السنوات (2014-2017-2021)

	السنوات		
	2014	2017	2021
الجزائر	%14	%11	%16
التغير		+%03	+%05
الدول العربية	%09	%09	%10
التغير		+%0	+%01
الدول النامية	%22	%20	%23
التغير		-%02	+%01
دول العالم	%27	%29	%28
التغير		+%02	+%01

المصدر: قاعدة بيانات البنك العالمي findex، على الموقع الإلكتروني:
https://globalfindex.worldbank.org/

يتضح من الجدول أعلاه أن نسبة الزيادة في مؤشر البالغين الذين أدخروا في مؤسسات مالية رسمية في الجزائر خلال فترة جائحة كوفيد-19 كانت أكبر من مثيلتها على مستوى الدول النامية وعلى المستوى العالمي، حيث بلغت 05% بينما بلغت 01% على مستوى الدول النامية وعلى المستوى العالمي، من جهة أخرى كانت الزيادة في هذا المؤشر في الجزائر خلال فترة كوفيد-19 أكبر من نسبة الزيادة قبل كوفيد-19 (05% مقابل 03%).

بالنسبة للدول العربية رغم زيادة هذا المؤشر خلال فترة كوفيد-19 مقارنة بفترة ما قبل كوفيد-19 إلا أنها كانت زيادة هامشية جدا تقدر بـ (01%)، وهي زيادة مساوية للزيادة على مستوى الدول النامية والمستوى العالمي، أي أنه وبالرغم أن تأثير جائحة كوفيد-19 على الادخار في الدول العربية كان إيجابيا إلا أنه كان هامشيا أيضا.

3.4.تطور مؤشر القيام بمدفوعات او استقبال مقبوضات بشكل رقمي:

يمكن توضيح تطور مؤشر القيام بمدفوعات او استقبال مقبوضات بشكل رقمي حسب ما نصت عليه بيانات المؤشر العالمي للشمول المالي لسنة 2021 من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم 03: تطور مؤشر القيام بمدفوعات او استقبال مقبوضات بشكل رقمي

	إجراء مدفوعات رقمية			استقبال مدفوعات رقمية		
	2014	2017	2021	2014	2017	2021
الجزائر	%12	%16	%13	%24	%17	%30
	التغير	+%04	+%03	التغير	+%07	+%13
الدول العربية	%16	%16	%22	%13	%13	%23
	التغير	+%0	+%06	التغير	+%0	+%10
الدول النامية	%26	%36	%51	%25	%27	%36
	التغير	+%10	+%15	التغير	+%02	+%09
دول العالم	%36	%45	%53	%33	%34	%43
	التغير	+%09	+%08	التغير	+%01	+%09

المصدر: قاعدة بيانات البنك العالمي findex، على الموقع الإلكتروني: https://globalfindex.worldbank.org/

يتضح من الجدول أعلاه أن نسبة البالغين الذين قاموا بالدفع بشكل رقمي ارتفعت خلال جائحة كوفيد-19 بحوالي 03% وهي زيادة تقل عن الزيادة التي حدثت قبل جائحة كوفيد- 19 والمقدرة بـ 04%، وتقل ايضا على الزيادة خلال فترة كوفيد-19 مستوى الدول النامية والتي بلغت 15% وهي زيادة معتبرة مما يدل أن على أن جائحة كوفيد-19 شجعت البالغين في الدول النامية على زيادة استعمال الدفع الرقمي، والزيادة على المستوى العالمي التي بلغت 08%، أي أن أزمة جائحة كورونا لم تحفز البالغين في الجزائر على مضاعفة مدفوعاتهم الرقمية بشكل كبير.

بالنسبة للدول العربية يتضح أن نسبة زيادة المؤشر خلال أزمة جائحة كوفيد-19 بلغت 06% وهي زيادة قريبة من المستوى العالمي بينما بلغت 0% قبل الجائحة، ويمكن تفسير هذه الزيادة بأن جائحة كوفيد-19 حفزت البالغين في الدول العربية بشكل عام على زيادة استعمال الدفع الرقمي في تعاملاتهم.

أما فيما يخص مؤشر استقبال مدفوعات نقدية من طرف البالغين في الجزائر فقد ارتفعت من 17% إلى 30%، بنسبة زيادة بلغت 13%، بينما بلغت هذه الزيادة قبل جائحة كوفيد-19 حوالي 07% فقط، كما يتضح أن نسبة زيادة هذا المؤشر في الجزائر خلال أزمة كوفيد-19 كانت أكبر من مثيلتها على مستوى الدول النامية والتي بلغت 09% وهي نفس النسبة على المستوى العالمي، نستنتج مما سبق أن جائحة كوفيد-19 ساهمت بشكل معتبر في زيادة استخدام الدفع الالكتروني في مجال المدفوعات في الجزائر.

لا يختلف الأمر كثيرا على مستوى الدول العربية حيث نلاحظ أن نسبة الزيادة في هذا المؤشر خلال جائحة كوفيد-19 بلغت 10%، بلغت هذه الزيادة قبل جائحة كوفيد-19 حوالي 0%، أي أن جائحة كوفيد-19 ساهمت في زيادة استخدام البالغين في الدول العربية أسلوب الدفع الالكتروني لتلقي مدفوعات.

4.4.مؤشر سداد الخدمات العامة (كهرباء، ماء..) بالاستعانة بحسابات في مؤسسات مالية رسمية:

يمكن توضيح تطور مؤشر سداد الخدمات العامة (كهرباء، ماء...) باستخدام حسابات في مؤسسات مالية رسمية حسب ما نصت عليه بيانات المؤشر العالمي للشمول المالي لسنة 2021 من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم04: مؤشر سداد الخدمات العامة بالاستعانة بحسابات في مؤسسات مالية رسمية

	السنوات		
	2014	2017	2021
الجزائر	%0	%6	%2
التغير		%06+	%04-
الدول العربية	%4	%5	%7
التغير		%01+	%02+
الدول النامية	%08	%13	%16
التغير		%+05	%+03
دول العالم	%28	%38	%46
التغير		%+10	%08+

المصدر: قاعدة بيانات البنك العالمي findex، على الموقع الإلكتروني: https://globalfindex.worldbank.org/

يتضح من الجدول أعلاه أن نسبة استخدام الحسابات المالية الرسمية في سداد الخدمات العامة في الجزائر منخفضة بشكل عام، وقد انخفضت خلال جائحة كوفيد-19 من 06% إلى 02%، أي أن الجائحة أدت إلى عزورف البالغين بشكل اكبر عن استخدام حساباتهم المالية في سداد الخدمات العامة رغم أن نسبتهم في الأصل كانت منخفضة حتى قبل الجائحة، لكنها انخفضت أكثر بفعل الجائحة، ومقارنة بمستوى الدول النامية نلاحظ استمرار ارتفاع هذا المؤشر خلال الجائحة بنسبة أقل من ارتفاعه قبل الجائحة (03% مقابل 05%) ولا يختلف الأمر كثير على المستوى العالمي (10% مقابل 08%)، أي جائحة كورونا لم تساهم ي زيادة استخدام الحسابات المالية في سداد مصاريف الخدمات العامة.

5.4.مؤشر دفع فواتير الخدمات العامة عبر الهاتف الذكي:

يمكن توضيح تطور مؤشر دفع فواتير الخدمات العامة (كهرباء، ماء...) باستخدام الهاتف الذكي حسب ما نصت عليه بيانات المؤشر العالمي للشمول المالي لسنة 2021 من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم 05: دفع فواتير خدمات عامة عبر الهاتف

	السنوات		
	2014	2017	2021
الجزائر	%1	%0	%1
	التغير	%01-	%01+
الدول العربية	+%2	+%2	+%7
	التغير	+%0	+%05
الدول النامية	+%1	+%7	+%8
	التغير	+%06	+%01
دول العالم	%02	%08	%10
	التغير	+%06	+%04

المصدر: قاعدة بيانات البنك العالمي findex، على الموقع الإلكتروني: https://globalfindex.worldbank.org/

نلاحظ من الجدول أعلاه أن نسبة استخدام الهاتف النقال في سداد مصاريف الخدمات العامة في الجزائر منخفضة جدا ولم تتجاوز 01% كما نلاحظ أن هذه النسبة انخفضت إلى 0% قبل جائحة كوفيد-19 ثم ارتفعت لكن بنسبة ضئيلة قدرة بـ 01 % خلال الجائحة، وهي نسبة ارتفاع متساوية مع مثيلتها على مستوى الدول النامية ، ومنخفضة مقارنة بالزيادة على مستوى دول العالم حيث قدرت بـ 04%، وما يمكن استنتاجه بشكل عام أنه أن جائحة كوفيد-19 لم تحفز البالغين في الجزائر بشكل كبير على زيادة استخدامهم للهواتف في سداد مصاريف الخدمات العامة، بينما حفزت البالغين في الدول العربية بشكل عام على ذلك لكن ليس بنسبة كبيرة جدا (زيادة في حدود 05%) وهي زيادة أكبر من الزيادة على مستوى الدول النامية وعلى مستوى دول العالم.

6.4. تطور مؤشر نسبة البالغين الذين اقترضوا في مؤسسات مالية رسمية:

يمكن توضيح تطور مؤشر نسبة البالغين الذين اقترضوا في مؤسسات مالية رسمية حسب ما نصت عليه بيانات المؤشر العالمي للشمول المالي لسنة 2021 من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم 06: نسبة الأفراد البالغين ممن اقترضوا من مؤسسة مالية ومصرفية رسمية وجهات غير رسمية خلال السنوات (2014-2017-2021)

	الاقتراض من جهات رسمية			الإقتراض من العائلة والاصدقاء		
	2014	2017	2021	2014	2017	2021
الجزائر	%6	%5	%4	%13	%19	%31
	التغير	%01-	%01-	التغير	%06+	%12+
الدول العربية	%3	%8	%10	%23	%27	%38
	التغير	%05+	%02+	التغير	%14+	%11+
الدول النامية	%16	%15	%22	%23	%23	%31
	التغير	%01+	%07+	التغير	%0+	%08+
دول العالم	%3	%22	%22	%23	%27	%26
	التغير	%18+	0%	التغير	%04+	%03+

المصدر: قاعدة بيانات البنك العالمي findex، على الموقع الإلكتروني: https://globalfindex.worldbank.org/

يتضح استمرار انخفاض نسبة البالغين في الجزائر الذين اقترضوا من مؤسسات مالية رسمية خلال جائحة كوفيد-19، من 05% إلى 04%، وهذا يؤكد عزوف الفرد الجزائري عن الاقتراض من المؤسسات المالية بسبب الفوائد الربوية حتى خلال أزمة جائحة كوفيد-19، بينما نلاحظ زيادة هذه النسبة على مستوى الدول النامية 07%، وبقيت النسبة ثابتة في حدود 22% على المستوى العالمي.

بالنسبة للدول العربية، يتضح ان ارتفاع هذه النسبة قبل جائحة كوفيد-19 كان أكبر من ارتفاعها خلال أزمة كوفيد-19، أي أن الجائحة لم تحفز البالغين على زيادة الاقتراض من المؤسسات المالية الرسمية.

بالنسبة لمؤشر الاقتراض من العائلة والأصدقاء يتضح ارتفاعه بنسبة كبيرة في الجزائر خلال أزمة جائحة كوفيد-19، حيث ارتفع من 19% إلى 31% أي بنسبة 12%، مما يعني أن الصعوبات الاقتصادية الناتجة عن جائحة كوفيد-19 جعلت الأشخاص البالغين في الجزائريين يتجهون للأصدقاء والعائلة للاقتراض ويفضلون ذلك على اللجوء للمؤسسات المالية الرسمية.

ولا يختلف الأمر كثيرا بالنسبة لمؤشر الاقتراض من العائلة والأصدقاء على مستوى الدول العربية، حيث ارتفع من 27% إلى 38% أي بنسبة 11% لكن هذه الزيادة لا تختلف كثيرا عن الزيادة التي حدثت قبل جائحة كوفيد-19 والتي تقدر بـ 14%.

7.4. تطور مؤشر نسبة البالغين الذين يمتلكون بطاقة خصم أو إئتمان:

يمكن توضيح تطور مؤشر نسبة البالغين الذين يمتلكون بطاقة خصم أو إئتمان حسب ما نصت عليه بيانات المؤشر العالمي للشمول المالي لسنة 2021 من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (07): نسبة الأفراد البالغين ممن يمتلكون بطاقة خصم أو إئتمان خلال السنوات (2014-2017-2021)

الفئات	ملكية بطاقات الخصم			ملكية بطاقات الإئتمان		
	2014	2017	2021	2014	2017	2021
الجزائر	%22	%20	%23	%6	%3	%3
	التغير	%02-	%03+	التغير	%03-	0%
العالم العربي	%20	%27	%30	%5	%5	%6
	التغير	+%07	%03+	التغير	%0	%01
الدول النامية	%32	%40	%45	%10	%10	%17
	التغير	%08	%05	التغير	0%	%07
دول العالم	%43	%49	%55	%17	%18	%24
	التغير	%06	%06	التغير	%01	%06

المصدر: قاعدة بيانات البنك العالمي findex، على الموقع الإلكتروني: https://globalfindex.worldbank.org/

يتضح من الجدول أن البالغين في الجزائريين يستخدمون بطاقات الخصم بشكل أكبر من استخدامهم لبطاقات الائتمان، ومن جهة أخرى يتضح أن امتلاك باقات الخصم ارتفع بحوالي 03% ليبلغ 30% خلال جائحة كوفيد- 19 بينما ارتفع قبل جائحة كوفيد-19 بـ 07%، بينما على مستوى الدول العربية بلغت نسبة امتلاك بطاقات الخصم 30% خلال جائحة كوفيد-19، لكن نسبة ارتفاع هذا المؤشر قبل الدائحة كانت أكبر من نسبة ارتفاعه خلال الجائحة.

بالنسبة لبطاقات الخصم يتضح أن نسبة امتلاكها منخفضة بشكل كبير وهي مستقرة في حدود 03% في الجزائر وما بين 05% و 06% في الدول العربية، ولا يلاحظ وجود تأثير لجائحة كورونا على هذه النسبة هذه أنه كانت ضعيفة ومستقرة قبل الجائحة وخلالها.

5. خاتمة:

اتضح من تحليل مؤشرات الشمول المالي ومقارنتها بين فترتين مختلفتين، الفترة الأولى ما قبل جائحة كوفيد-19، وفترة الجائحة، باعتبار أن مؤشر الشمول المالي العالمي صدر بشكل دوري سنة 2011 ثم 2014 ثم 2017 ثم 2021، عدم صدق الفرضية الرئيسية للبحث والتي تنص على " **ظروف التي سادت خلال جائحة كوفيد-19 خاصة منها الحجر الكلي والجزئي ساهمت بشكل كبير في زيادة مؤشرات الشمول المالي على مستوى الجزائر والدول العربية**" حيث أن نسب التغير في مؤشرات الشمول المالي تراوحت ما بين الارتفاع والانخفاض خلال أزمة جائحة كوفيد-19، كما أن الزيادات الملاحظة لم تكن زيادات معتبرة كدلالة على تأثير مهم للظروف التي سادت خلال الجائحة على مؤشرات الشمول المالي المدروسة، مع العلم أنه تم اعتبار اصدار 2017 هو فترة ما قبل الجائحة، وإصدار 2021 هو اصدار فترة الجائحة، وقد تم التوصل إلى النتائج التالية:

– جائحة كوفيد لم تؤثر بشكل مهم على ملكية البالغين لحسابات مالية في مؤسسات رسمية على المستوى العربي في المتوسط، بينما ساهمت في زيادة ملكية البالغين لحسابات مالية على مستوى الجزائر لكن بنسبة منخفضة.

– جائحة كوفيد ساهمت في زيادة مؤشر البالغين الذين أدخروا في مؤسسات مالية رسمية في الجزائر بزيادة متوسطة نسبيا (05%) بينما كانت الزيادة هامشية على مستوى الدول العربية.

– جائحة كوفيد–19 حفزت البالغين في الدول العربية بشكل عام على زيادة استعمال الدفع الرقمي لسداد تعاملاتهم، اما بالنسبة للجزائر فلم تساهم في ذلك بشكل معتبر.

– جائحة كوفيد–19 ساهمت بشكل معتبر في زيادة استخدام الدفع الرقمي لتلقي مدفوعات في الجزائر (زيادة بـ 13%)، كما ساهمت زيادة استخدام البالغين في الدول العربية أسلوب الدفع الالكتروني لتلقي مدفوعات (زيادة بـ 10%).

–بالنسبة لمؤشر سداد الخدمات العامة باستخدام الحسابات في المؤسسات المالية عرف انخفاضا خلال أزمة جائحة كوفيد–19، بينم ارتفع بنسبة طفيفة على مستوى الدول العربية.

– بالنسبة لمؤشر استخدام الهاتف في سداد مصاريف الخدمات لا يتضح أي تأثير للجائحة بالنسبة للجزائر، بينما ارتفع بنسبة 05% خلال الجائحة بالنسبة للدول العربية ككل.

–بالنسبة لمؤشر الاقتراض من مؤسسات مالية مصرفية عرف انخفاضا خلال الجائحة على مستوى الجزائر، بينما ارتفع بنسبة منخفضة مقارنة بفترة قبل الجائحة على مستوى الدول العربية، أي أن الجائحة لم تساهم في زيادة هذا المؤشر بشكل معتبر، وعلى العكس ساهمت الجائحة في زيادة مؤشر الاقتراض من العائلة والأصدقاء بشكل كبير سواءا بالنسبة للجزائر أو الدول العربية.

– بالنسبة لملكية بطاقة خصم اتضح زيادتها خلال جائحة كوفيد 19 في الجزائر بنسبة 03% بينما عرفت انخفاضا قبل الجائحة، أي أن الجائحة ساهمت بشكل إيجابي في زيادتها، أما على المستوى العربية فمقدار الزيادة في النسبة خلال الجائحة كانت أقل منها قبل الجائحة.

– بالنسبة لملكية بطاقة إئتمان بقيت مستقرة إلى حد ما على في الجزائر أو بالنسبة للدول العربية على حد سواء.

6. الإحالات والمراجع:

- Klapper, L., Pesme, J., & Sirtaine, S. (2022, JUNE 29). Global Findex: Digitalization in COVID-19 Boosted Financial Inclusion. Retrieved from https://www.cgap.org/blog/global-findex-digitalization-covid-19-boosted-financial-inclusion.
- Demirguc, K. (2015). *Global Findex Database 2014: Measuring Financial Inclusion around the World.*
- World bank. (2021, 07 21). COVID-19 Boosted the Adoption of Digital Financial Services. Retrieved 10 10, 2022, from https://www.worldbank.org/en/news/feature/2022/07/21/covid-19-boosted-the-adoption-of-digital-financial-services.

- world bank. (2022). *The Global Findex Database 2021: Financial Inclusion, Digital Payments, and Resilience in the Age of COVID-19*. Retrieved 10 05, 2022, from https://www.worldbank.org/en/publication/globalfindex.
- ابتسام سلاطنية ، و شريف غياط. (2022). الاثار الاقتصادية والاجتماعية لجائحة كورونا (كوفيد-19 المستجد) محليا، عربيا وعالميا. (جامعة الشهيد حمة لخضر الوادي، المحرر) *مجلة المنهل الاقتصادي، 05*(01)، 91-112.
- أسامة فراح، و رحمة عبد العزيز. (2021). الشمول المالي ودوره في تعزيز المسؤولية الاجتماعية في البنوك. *مجلة طبنة للدراسات العلمية الأكاديمية، 04*(02 خاص)، 645-665.
- إسماعيل بن محمد بن عبد الله نويرة، و نادية سلمان نصيف جاسم. (2021). فيروس كورونا "كوفيد-19" وانعكاساته البيئية والاقتصادية والاجتماعية. (جامعة برج بوعريريج، المحرر) *مجلة الابراهيمي للآداب والعلوم الانسانية، 2*(1)، 50-70.
- أيمن بوزانة، و وفاء حمدوش. (2020). الشمول المالي وأبعاده ومؤشرات قياسه العالمية- مؤشر Global Findex- نموذجا. *مجلة الاقتصاد الإسلامي العالمية*(28)، 20-29.
- جازية حسيني. (2020). تعميم الخدمات المالية الرقمية لدعم الشمول المالي في الدول العربية. *مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، 16*(23)، 97-114.
- دوغلاس ,ن .(.s.d) .*التضمين المالي في الشرق الاوسط وشمال إفريقيا* .منشورات البنك الدولي.
- رياض العينوس. (2022). دور منصات التمويل الجماعي في تعزيز الشمول المالي في الدول العربية. *المجلة الجزائرية للأبحاث الإقتصادية والمالية، 05*(01)، 128-145.
- سامية زناتي، رياض العينوس، و جمال الدين خاسف. (2022). معوقات تعزيز التأمين للشمول المالي في الجزائر. *الملتقى الوطني حول: الشمول المالي في الجزائر: الواقع والآفاق*. كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة فرحات عباس سطيف-1.
- صندوق النقد الدولي .(2022) .*آفاق الاقتصاد العالمي .2022*
- عبد الحليم عمار غربي. (2020). نحو إطار مفاهيمي للشمول المالي والمصرفي الاسلامي: دراسة تحليلية لأبعاده ومؤشراته وتأثيراته. *المحلة الجزائرية للدراسات المالية والمصرفية، 06*(01)، 07-41.
- عبد الزهرة علي سعدي. (2020). منظمة الصحة العالمية وجائحة كورونا (الأدوار والتحديات). (جامعة زيان عاشور الجلفة، المحرر) *مجلة العلوم القانونية والاجتماعية، 05*(04)، 619-636.
- معجم المعاني. (10 أكتوبر, 2022). *تعريف و معنى جائحة في معجم المعاني الجامع - معجم عربي عربي*. تم الاسترداد من https://www.almaany.com/ar/dict/ar-ar/%D8%AC%D8%A7%D8%A6%D8%AD%D8%A9/
- مليكة كركار. (2019). الشمول المالي: هدف استراتيجي لتحقيق الاستقرار المالي. *مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية، 10*(3)، 362-377.